

Distr.: General
2 July 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة القانون الدولي

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ٧ أيار/مايو - ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

و ٩ تموز/يوليه - ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧

الالتزام بالتسليم أو المحاكمة ("*aut dedere aut judicare*")

التعليقات والمعلومات الواردة من الحكومات

الإضافة ٣

ثانياً - التعليقات والمعلومات الواردة من الحكومات

ألف - المعاهدات الدولية الملزمة للدولة، والتي تتضمن الالتزام بالتسليم أو المحاكمة ("*aut dedere aut judicare*")، والتحفظات التي أبدتها تلك الدولة للحد من تطبيق هذا الالتزام

الكويت

١ - يخضع الالتزام بالتسليم أو المحاكمة لاتفاقات التعاون القضائي والقضائي التي أبرمتها حكومة دولة الكويت مع سائر الدول، وفقاً لأهداف نظام التسليم، ولا سيما تعاون الدولة في مكافحة الجريمة وإقامة العدل.

٢ - وعندما تصبح تلك الاتفاقات الدولية ملزمة بصورة كاملة، سواء عن طريق التصديق أو الانضمام أو الموافقة، فإنها تدخل حيز النفاذ بوصفها قانوناً سارياً بموجب النظام القانوني لدولة الكويت. وتشمل تلك الاتفاقات ما يلي: اتفاق التسليم المتبادل بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية لبنان، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٦٣^(١)؛ واتفاق التعاون القانوني

(١) اعتمد عملاً بالقانون رقم ٦ لعام ١٩٦٢.



والقضائي في المسائل المدنية والتجارية والجنائية ومسائل الأحوال الشخصية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية، المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٧٧^(٢)؛ واتفاق التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والجنائية ومسائل الأحوال الشخصية بين دولة الكويت والجمهورية التونسية، المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧^(٣)؛ واتفاق التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية والجنائية بين دولة الكويت وجمهورية بلغاريا، المؤرخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨^(٤)؛ واتفاق التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية والجنائية بين دولة الكويت وجمهورية تركيا، المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧^(٥)؛ واتفاق التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية، ومسائل الأحوال الشخصية، ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، وتصفية التركات بين دولة الكويت والجمهورية العربية السورية، المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩^(٦).

باء - الأنظمة القانونية المحلية التي اعتمدها الدولة وطبقتها، بما في ذلك الأحكام الدستورية وقواعد العقوبات في الإجراءات الجنائية بشأن الالتزام بالتسليم أو المحاكمة

الكويت

٣ - تشكل الاتفاقات الدولية المذكورة في الفقرة ٢، والتي أصبحت دولة الكويت ملزمة بها، تشريعات منطبقة تُصدر المحاكم أحكامها على أساسها وتنطبق نصوصها على جميع المسائل المتعلقة بالتسليم. وهي تغطي الحالات التي يكون فيها التسليم إلزامياً، والحالات التي لا يسمح فيها بالتسليم، والشروط التي يجب توافرها حتى تقع الجريمة تحت طائلة التسليم، والسلطات التي ينبغي مخاطبتها بموجب تلك الاتفاقات، بما في ذلك لغرض إحالة طلبات التسليم، وطريقة تقديم تلك الطلبات، وأولوية التسليم في حال تعدد طلبات التسليم من أجل جريمة واحدة، ومقاضاة ومحاكمة الشخص المطلوب تسليمه، وحقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية، وسفر الأشخاص الذين تقرر تسليمهم من بلدان أخرى عبر أراضي الدول الأطراف، وتكاليف التسليم، وغيرها من المسائل المتعلقة بالتسليم.

(٢) صدق عليه عملاً بالمرسوم الأميري رقم ٩٦ لعام ١٩٧٧.

(٣) صدق عليه عملاً بالمرسوم الأميري رقم ١٢٣ لعام ١٩٧٧.

(٤) صدق عليه عملاً بالمرسوم الأميري رقم ١٩ لعام ١٩٨٩.

(٥) صدق عليه عملاً بالمرسوم الأميري رقم ٤٦ لعام ١٩٩٨.

(٦) صدق عليه عملاً بالمرسوم الأميري رقم ٣ لعام ٢٠٠٤.